فتم التوصل الى اتفاق، تم توقيعه بتاريخ ١٩٨٧/٩/١١، وينص على:

- ادانة اللجوء الى السلاح في حل الخلافات بين أطراف الصف الوطني الواحد.
- تأكيد الطرف الفلسطيني التزامه بالانسحاب من كل المواقع العسكرية في قرى عين الدلب والقرية وجنسنايا، والانتقال الى المواقع التي تحددها لها جبهة التوحيد والتحرير، في مواجهة العدو الصهيوني وعملائه.
- انهاء كل الاجراءات التي تمس حرية الحركة لابناء المخيمات وجوارها، والبدء باعادة اعمار المخيمات والمناطق اللبنانية المتضررة، وعودة المهجرين، فوراً، واطلاق سراح المعتقلين.
- الالتزام بتصريح رئيس التنظيم الشعبي الناصري، بشأن ايقاف الحملات الاعلامية والأعمال العسكرية كافة.
- تشكيل لجان مركزية للاعمار، تتفرع منها لجان فرعية.
- تشكيل لجان على مستوى المناطق في بيروت وصيدا، بمشاركة المراقبين السوريين، للاشراف على انهاء الوضع العسكري القائم وتأمين حرية الحركة لابناء المخيمات.
- السعي الى وضع الاسس السياسية، والتنظيمية، للعلاقات بين الشعبين، الفلسطيني واللبناني (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٨٧/٩/٢٠).

وقد سمّت «أمل»، بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٣، مندوبيها في لجنتي بيروت وصيدا، كما سمّى الوفد الفلسطيني مندوبيه في هاتين اللجنتين، وعقد أول اجتماع للجنة بيروت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٥، بمشاركة الرائد وليد حسناتو عن المراقبين السوريين؛ كما عقد الاجتماع الاول للجنتي صور وصيدا في اليوم ذاته (**المصدر نفسه**).

في هذا السياق، عزت مصادر سياسية لبنانية مطلعة توقيت طرح مبادرة بري، وتوقيع ممثل «أمل» على اتفاق ١٩٨٧/٩/١١، الى عوامل عدة، أبرزها خلافات «أمل» الداخلية، وتفاقم الخلافات بينها وبين حزب الله بشأن الوجود الفلسطيني، وكذلك تسارع المتغيرات السياسية قُبيل موعد الانتخابات اللبنانية، وحرص «أمل» على ايجاد نوع من الهدنة الشكلية بينها وبين الوجود الفلسطيني، اضافة الى عجزها، عسكرياً، عن حسم المعركة، التي شنتها على المخيمات، لمصلحتها، وكذلك استجابة «أمل»، تكتيكياً، للوساطة الجزائرية، الرامية الى انهاء الحرب.

م.ت.ف. من جانبها، أكدت تمسكها باتفاق ١٩٨٧/٩/١١. وقال الناطق الرسمي باسمها: «ان المنظمة تتمسك بهذا الاتفاق، ولن يكون أي خروج عليه من جانب المنظمة» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٩/١٤). كما باركت اللجنة التنفيذية الاتفاق الذي عقد بشأن انهاء الحرب، ملاحظة «ان بعض القوى داخل حركة ' أمل ' تضع العراقيل أمام تنفيذه، في الوقت الذي تتعرض المخيمات، في جنوب لبنان، لعدوان مستمر» (**وفا**، تونس، ١٩٨٧/٩/١٩).

لكن عدم رغبة «أمل» في تنفيذ الاتفاق سرعان ما تبدّى في مماطلتها، وفي قيامها باطلاق النار على مخيم شاتيلا، بعد أقل من يومين على توقيع اتفاق ١٩٨٧/٩/١١ (**الهدف**، نيقوسيا، ١٩٨٧/٩/٢٨)، وفي عدم تنفيذها أياً من بنود الاتفاق الذي ظل حبراً على ورق. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شهد بعض محاور التماس، في مخيمات بيروت وصيدا، توتراً، سارعت القيادات الميدانية الى محاصرته، ومنع تفاقمه؛ الأمر الذي ساعد في بروز تطور جديد، تمثل في تمدد القوات الفلسطينية الى أطراف المجيدل وبيصور والمحاربية، فتجددت الاشتباكات على محاور شرق صيدا، مما استدعى تأجيل الاجتماع بين ممثلي جبهة التوحيد والتحرير، والوفد الفلسطيني الموحّد، والذي كان مقرراً عقده بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٩. وقد عزت المصادر المطلعة هذا التطور الى مماطلة «أمل» في تنفيذ تعهداتها، واستمرارها في محاصرة المخيمات، ومنع دخول التموين والمواد الطبية اليها، وذلك من خلال جعل الانسحاب الفلسطيني من شرق صيدا نقطة الانطلاق في حل المشاكل الاخرى العالقة بين الطرفين، وشرطاً مسبقاً لحل المشاكل الانسانية (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/١٠/١٠). وفي ضوء المواقف المراوغة لـ «أمل»، صرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بأن تنفيذ